الأمم المتحدة

E/C.19/2012/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 February 2012
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٢
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل التي يُعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسائل الناشئة

دراسة بشأن تأثيرات التغير في استخدام الأراضي وتغير المناخ على سبل عيش رعاة الرنة من الشعوب الأصلية وإدارة الأراضي، بما في ذلك المعايير المعدلة ثقافيا فيما يتعلق باستخدام أراضي الشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عين المنتدى الدائم، في دورته العاشرة، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١١، آنا نايكانتشينا**، عضو في المنتدى، لتجري دراسة بشأن تأثيرات التغير في استخدام الأراضي وتغير المناخ على سبل عيش رعاة الرنة من الشعوب الأصلية وإدارة الأراضي، بما في ذلك المعايير المعدلة ثقافيا فيما يتعلق باستخدام أراضي الشعوب الأصلية، وطلب أن يقدَّم التقرير إلى المنتدى الدائم في دورته الحادية عشرة المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٢.

* E/C.19/2012/1.

** يود المؤلف الإعراب عن امتنانه للمساعدة القيّمة المقدمة في صياغة هذا التقرير من: رابطة رعاة الرنة في العالم، ومعهد شبكة دراسة أوجه تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ التابع لجامعة القطب الشمالي، والمركز الدولي لتربية الرنة، ومركز قاعدة بيانات الموارد العالمية - أراندل، وإيلي بالز، وآنا ديغتيفا، وأولي يوهان غوب، وألكسندر غريغوريف إينغر ماري جي إيرا، وكاثرين جونسن، وريبيكا لورانس، وآن ماري ماغا، وسفين دي ماثيسن، وهيلينا أوما، وكونستانتين أوشيبوف، وأندرس أوسكال، وميخائيل بوغودايف، وإلين إنغا توري، ويوهان إم توري، ويوهان دانيال توري، وإزاك توري، وإيفان توبرين، وإيغور سليبوسكين، وألكسندر سيريتيو، وماثياس آهرن.

190312 130312 12-24051 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣
ثانيا – تربية الرنة في التندرا والتايغا ٤
ثالثا – تغير المناخ وتربية الرنة ٥
رابعا – تغير استخدام الأراضي وتربية الرنة ٦
خامسا – رعي الرنة: تحليل حالة إفرادية ٧
ألف – منطقة سابمي، النرويج وفنلندا والسويد ٧
باء – منطقة يامال، شمال غرب سيبيريا ١٠
جيم – جمهورية ساخا (ياقوتيا) ١٢
دال – منطقة بايكال ١٥
هاء – ساخالين ١٦
واو – منغوليا ١٧
سادسا – الخلاصة ١٩
سابعا – التوصيات ١٩

أولا – مقدمة

١ – تمثل تربية الرنة نماذج في الاستغلال والإدارة المستدامين للنظم الإيكولوجية الأرضية في منطقة القطب الشمالي تستند إلى أجيال من الخبرة التي تراكمت وتم الحفاظ عليها، وتطويرها وتكييفها مع النظم المناخية والسياسية/الاقتصادية في الشمال. وتكتسي الرنة أهمية ثقافية واقتصادية كبيرة لدى الشعوب الأصلية في الشمال. والنظم البشرية – الإيكولوجية في الشمال، مثل تربية الرنة، شديدة التأثر بالتغير، أكثر من أي منطقة أخرى من العالم، وذلك بسبب التغير في المناخ في منطقة القطب الشمالي وأسلوب حياة الشعوب الأصلية فيها. وأكثر من ٢٠ مجموعة من الشعوب الأصلية هم شعوب تمارس رعي الرنة. وتمارس تربية الرنة في الاتحاد الروسي لألاسكا، والسويد، والصين، وغرينلاند، وفنلندا، وكندا، ومنغوليا، والنرويج. ويشمل ذلك حوالي ٠٠٠ ١٠٠ راع ومليونين ونصف من الرنة شبه المدجنة.

٢ – وقد طور رعاة الرنة في العالم، بفضل خبرتهم ومعارفهم ومهاراتهم التقليدية، استراتيجيات إدارة فريدة من نوعها لحماية المراعي ومراقبة التغيرات والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وينبغي أن يكون لرعاة الرنة الحق في تقرير مستقبلهم، بناء على فلسفتهم الخاصة في الحياة وفهمهم للعالم. ويجب أيضا أن يتم التشاور معهم، وشمولهم وقبولهم كشركاء عندما يتم القيام بأعمال التنمية والبحث والرصد في أقاليمهم. وتمثل الرنة، بالنسبة للعديد من الشعوب الأصلية، ركيزتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والروحية. ولعل الارتباط الحميم بين البشر والحيوانات يتجسد بأفضل صورة في هذه العلاقة، إذ تمثل تربية الرنة ارتباطا قديم المنشأ وتمارس بنفس الطريقة تقريبا أينما وجدت.

٣ – وركز تقريرا جون بي هنريكسن[(١)] ولارس – أندرس باير[(٢)] اللذان صدرا مؤخرا على تغير المناخ وتأثيراته على رعي الرنة في منطقة القطب الشمالي. وفي عام ٢٠٠٩، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أيضا تقريرا عن الظروف الحرجة المتعلقة بفقدان رعاة الرنة الصاميين للمراعي في فنلندا والسويد والنرويج. وقدم المنتدى الدائم أيضا توصيات تفيد بأنه على الدول أن تكفل امتثال الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية المتواجدة في الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية للمعايير المحددة الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة

(١) آثار تغير المناخ والتهديدات المتسارعة على المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات: مواطن الضعف المحددة لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في منطقة القطب الشمالي، والدول الجزرية الصغيرة والارتفاعات العالية، أعد لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠٠٧).

(٢) دراسة عن تأثير تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على رعي الرنة (E/C.19/2010/15).

بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لعام ١٩٨٩. ووفقا لماغا وآخرين، يعتمد مستقبل المجتمعات المحلية لرعاة الرنة على استخدام رعاة الرنة للمعارف التقليدية ودمج المعرفة العلمية عند النظر في المخاطر، فضلا عن تنوع رعاة الرنة ومنظماتهم الاجتماعية واقتصاداتهم، وفهمهم للتنوع البيولوجي والاستخدام المرن للمراعي.

٤ - وعقد برنامج التوعية برعي الرنة وتغير المناخ التابع لشبكة دراسة أوجه تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ في إطار السنة القطبية الدولية، بالتعاون مع رابطة رعاة الرنة في العالم، حدثا موازيا في إطار المنتدى الدائم في أيار/مايو ٢٠١١ بناء على تقرير مجلس المنطقة القطبية الشمالية. وشملت التوصيات الصادرة عن هذا الحدث الموازي (أ) وجود حاجة ماسة إلى تنفيذ القوانين الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية في النظم القانونية الداخلية والمحلية، وضمان ليس فقط المساواة الرسمية ولكن أيضا المساواة في ممارسة حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد؛ (ب) وجود حاجة إلى إجراء دراسة عن تأثيرات التغير في استخدام الأراضي وتغير المناخ على اقتصادات رعاة الرنة من السكان الأصليين وإدارة الأراضي؛ (ج) وجود حاجة إلى زيادة قدرة رعاة الرنة في مجال التفاوض مع القائمين على تنمية العقارات الذين يتنافسون على مراعيهم في التنمية الصناعية في القطاع العام أو الخاص، وفي الحصول على المشورة القانونية المجانية؛ (د) وجود حاجة إلى زيادة الشفافية في عملية صنع القرار في ما يخص استخدام الأراضي واستكشاف الموارد واستغلالها.

ثانيا - تربية الرنة في التندرا والتايغا

٥ - شهد القرن السابع عشر تحولا في اقتصادات تربية الرنة لدى الشعوب الأصلية عندما بدأت الدول القومية المتنافسة عملية استعمار الشعوب الأصلية عن طريق التعدي على أراضيها واستغلال مواردها في منطقة القطب الشمالي. ورأى بعضهم في ذلك فرصة سانحة، حيث زاد عدد قطعان الرنة لإمداد الأسواق المتنامية. وقد أتاحت الرنة، كغذاء ووسيلة نقل على حد سواء، توسع روسيا في رحاب سيبيريا الشاسعة بحثا عن الفراء. وبالإمكان اليوم التمييز بين تربية الرنة في التندرا والتايغا. إذ تشير كلمة ''تندرا'' إلى هجرات طويلة أثناء فصل الصيف نحو المناطق الساحلية أو الجبلية هربا من الحشرات وسعيا وراء مراعٍ أفضل. ويشهد فصل الشتاء العودة إلى الداخل بحثا عن المأوى ومناخا أكثر استقرارا وتغييرا في الظروف الغذائية. وتكون القطعان عادة كبيرة، وتصل إلى عدة آلاف ودروب الارتحال طويلة، كثيرا ما تبلغ مئات عديدة من الكيلومترات. ويمارس هذا النوع من تربية الرنة الذي يركز على إنتاج اللحوم الصاميون، والنينيت، والكومي، والإيفيني، والتشوكتشي، والكورياك. وتربية الرنة في التايغا واسعة الانتشار جغرافيا، وتتميز بقطعان أصغر حجما،

وبامتطاء الحيوانات، وبدروب ارتحال أقصر في المناطق الحرجية أو الجبلية. وتستخدم الحيوانات أساسا لأغراض النقل وإنتاج اللبن.

ثالثا – تغير المناخ وتربية الرنة

٦ – وفقا لأوسكال وماغا، فإن التغيرات المناخية والاجتماعية الاقتصادية هي الآن واضحة في جميع أنحاء منطقة القطب الشمالي، وخصوصا في ثقافات رعي الرنة وفي مناطقها التقليدية[٣]. وتتوقع السيناريوهات العالمية والإقليمية حدوث تغيرات جذرية في أحوال الحرارة والأمطار والثلوج في المناطق الرئيسية لرعي الرنة وتغيرات اجتماعية اقتصادية للمجتمعات المحلية لرعاة الرنة في منطقة القطب الشمالي. وتشير السيناريوهات المناخية إلى أن درجات الحرارة الشتوية في فينمارك، النرويج، وفي منطقة يامالا – نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي، والاتحاد الروسي قد تزيد بنسبة ٧ إلى ٨ درجات مئوية في غضون ١٠٠ سنة. ومن المنتظر أن تحدث أكبر زيادة في درجة الحرارة أساسا في الأراضي الداخلية، ولكن من المتوقع حدوث احترار في شبه جزيرة يامال في الشمال الروسي. وتشير السيناريوهات المستقبلية إلى أن درجات الحرارة الشتوية في منطقة يامال – نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي في الفترة من ٢٠٧٠ إلى ٢١٠٠ قد تكون مشابهة لدرجات الحرارة الشتوية في الأراضي الداخلية في فينمارك خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٠. وإن درجات الحرارة في الأراضي الداخلية في فينمارك، النرويج، قد تشبه أيضا درجات حرارة المنطقة الساحلية لفينمارك (نوردريسا) اليوم.

٧ – وتوفر المعرفة التقليدية للسكان الأصليين وثقافتهم ولغتهم أساسا هاما من أجل التكيف مع التغيرات السريعة في منطقة القطب الشمالي ومواجهتها. وتتأثر حتما ثقافات رعي الرنة والمعارف التقليدية بالحوكمة المؤسسية، والأوضاع الاقتصادية، والممارسات والظروف التنظيمية الأخرى. وتعد المعارف سواء العلمية أو التقليدية المبنية على التجربة، وتحول المعرفة، وتثقيف وتدريب قادة المستقبل عوامل أساسية للاستدامة المستقبلية لمجتمعات رعاة الرنة. ويعد إشراك الشباب من رعاة الرنة مباشرة في ممارسات الرعي وتوفير التعليم المتقدم عاملا أساسيا في الاستدامة المستقبلية لتربية الرنة وأسسها الثقافية. ويواجه بشكل

(٣) Anders Oskal and others. *EALAT Reindeer Herders' Voice: Reindeer Herding, Traditional Knowledge and Adaptation to Climate Change and Changed Use of the Arctic, Arctic Council Sustainable Development and Utilization Working Group* EALAT-Information Ministerial Report, International Centre for Reindeer Husbandry and Association of World Reindeer Herders. International Centre for Reindee Husbandry Report 2 (2009).

متزايد تصور مجتمع محلي لرعاة الرنة مكتف ذاتيا وقابل للتكيف في المنطقة الشمالية المحيطة بالقطب، التغير السريع في المناخ، والتحديات التنظيمية، وتغير المراعي أو تدهورها. وقد يتطلب التعامل مع تغير المناخ في مجتمعات رعاة الرنة أساليب منهجية جديدة. ويستند الاعتراف بالقدرة على التكيف مع التغير، كما يتضح من رعي الرنة، إلى المعرفة المتجسدة في اللغة ومؤسسات تربية الرنة ومعرفة فرادى الرعاة وأعمالهم، التي ينبغي أيضا توثيقها وتحليلها وجمعها مع البيانات في العلوم الاجتماعية والطبيعية.

رابعا – تغير استخدام الأراضي وتربية الرنة

٨ – من المهم إدراك أن البداوة القائمة على تربية الرنة هو شكل واسع جدا من أشكال استخدام الأراضي. ويشكل تدهور المراعي، إلى جانب عواقب تغير المناخ، تحديات كبيرة لمستقبل تربية الرنة[٤]. والمسألة الرئيسية بالنسبة للرعاة هي ضمان موئل ومساحات طبيعية ترعى فيها الرنة في مواسم وظروف مختلفة. وبالفعل، من المرجح أن الفقدان التدريجي والذي لا رجعة فيه فعلا للأراضي غير المزروعة التي تستخدمها الرنة كمراع هو اليوم الخطر الأكبر الوحيد الذي يهدد رعي الرنة في المنطقة الشمالية المحيطة بالقطب. وبالمثل، ربما تكون المحافظة على المراعي الأولوية الكبرى الوحيدة من أجل المحافظة على مرونة رعي الرنة التي تواجه تغيرات ناجمة عن تغير المناخ والبيئة الاجتماعية الاقتصادية. ومن المهم الاعتراف بالحقوق الخاصة للشعوب الأصلية الممارسة لرعي الرنة في مناطق عيشها التقليدية، وبأن هذه الحقوق تشمل أيضا الحق في استخدام الأراضي وإدارتها وحمايتها وفي الموارد الطبيعية.

٩ – وطلب ماتياس أهرن، رئيس مجلس الصاميين، بمناسبة الاجتماع الوزاري السادس لمجلس المنطقة القطبية الشمالية المعقود في ترومسو في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى الدول مراعاة أقاليم الشعوب الأصلية في مطالباتها المتعلقة بالموارد الطبيعية في منطقة القطب الشمالي. وبالمثل، أشارت دراسة أوجه تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ في إطار السنة القطبية الدولية إلى أن قدرة رعاة الرنة على التكيف مع تغير المناخ ستتعرض للخطر بسبب التنمية الصناعية وستؤثر على سبل عيش الشعوب الأصلية التي تعتمد على الطبيعة.

(٤) Irgun Vistnes and Others. *Reindeer Husbandry and Barents 2030: Impacts of Future Petroleum Development on Reindeer Husbadry in the Barents Region*, report for StatoilHydro Barents 2030 Scenario Programme, International Centre for Reindeer Husbandry Report No. 1 (2009).

خامسا – رعي الرنة: تحليل حالة إفرادية

ألف – منطقة سابمي، النرويج وفنلندا والسويد

١٠ – كانت المناطق التقليدية لتربية الرنة التي يمارسها الشعب الصامي مقسمة بين حدود أربع دول قومية هي: النرويج والسويد وفنلندا والاتحاد الروسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ويعمل حوالي ٥٠٠ ٦ من الصاميين رعاة للرنة في الدول الاسكندينافية. وتتميز تربية الرنة في منطقة سابمي بوجود قطعان كبيرة في النرويج والسويد ودرجة عالية من الميكنة. وتستخدم حيوانات الرنة أساسا لإنتاج اللحوم، غير أن الجلود الخشنة والعظام والقرون تشكل مصدرا هاما للمواد المستخدمة في إنتاج الملابس ومنتجات الحرف اليدوية. وفرص التوظيف في هذا القطاع الصناعي محدودة في النرويج والسويد بموجب التشريعات ويفرض عدم توافر المراعي والفرص الاقتصادية قيودا على توسيع سبل المعيشة.

١١ – واليوم تشمل استراتيجية النرويج المتعلقة بمنطقة الشمال العليا وضع مشاريع صناعية جديدة كالتعدين واستخراج نفط/غاز المناطق البحرية، والطاقة الخضراء والسياحة في المناطق التي كان الشعب الصامي يستخدمها تقليديا. ومن المهم تقديم معلومات وأفكار ثاقبة عن كيفية تجنب النزاعات المتعلقة بالموارد بإشراك مجتمعات القطب الشمالي المحلية وأصحاب الحقوق مثل رعاة الرنة في مراحل التخطيط المبكرة في أي تنمية صناعية. ويواجه التنمية الاقتصادية الجديدة لمنطقة القطب الشمالي خطر فعلي من أن يستأثر التيار العام للمجتمع بالفوائد الناجمة عن التنمية الصناعية في حين تتحمل الشعوب الأصلية تكاليفها. وعلاوة على ذلك، تم تخطيط هذه المشاريع الصناعية في نفس الوقت الذي تقرر رسميا خفض عدد حيوانات الرنة ورعاة الرنة في مقاطعة فينمارك بشمال النرويج. واستند ذلك القرار إلى ضرورة الحفاظ على تربية مستدامة للرنة. وفضلا عن ذلك، لم تقم النرويج بعد بوضع خطط استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ بالنسبة لتربية الرنة التي يمارسها الشعب الصامي، من شأنها الحد من تعرض الرعاة لمخاطر التغيرات في المستقبل. وبالتالي فإن ذلك يثير تساؤلات عما إذا كانت أساليب البحث والتعليم في مجال تربية الرنة المطبقة في النرويج خلال السنوات الثلاثين الماضية ملائمة لمواجهة التحديات الجديدة في منطقة القطب الشمالي.

١٢ – وينبغي أن يكون رعاة الرنة الصاميون في النرويج قادرين على مواجهة التحديات العالمية في نفس الوقت الذي تستطيع فيه مختلف الأطراف الفاعلة الوطنية والعالمية قادرة على تنسيق أهدافها واستراتيجياتها في مجالات الرعي. ويجب تمكين رعاة الرنة من مواجهة أثر التغيرات العالمية في منطقة القطب الشمالي. وينبغي وضع برامج تعليمية تراعي ثقافة القطب الشمالي والقدرة على التكيف والتنمية المستدامة وتغير المناخ والآراء الثاقبة بشأن مجتمعات

الشعوب الأصلية ولغاتها. وقد يكون التدريب المقبل لقادة منطقة القطب الشمالي طريقة لتجنب النزاع بين الرعاة والقائمين على تنمية العقارات واحترام الحاجة الأساسية لمجتمعات رعاة الرنة إلى البقاء.

١٣ - وفي فنلندا، لا تقتصر تربية الرنة عرقيا على الشعب الصامي وهذه الطريقة لكسب الرزق متاحة أمام أي شخص من دول الاتحاد الأوروبي. ويوجد إجمالا نحو ٦٠٠ ٥ شخص يمارسون رعي الرنة، ومعظمهم فنلنديون. وتمتد منطقة تربية الرنة في فنلندا في الأجزاء الواقعة في أقصى الشمال من البلد وتغطي تقريبا مساحة مقاطعة لابلاند كلها وجزءا من مقاطعة أولو. وتغطي منطقة تربية الرنة مساحة تبلغ ٠٠٠ ١١٤ كيلومتر مربع، تمثل ٣٦ في المائة من المساحة الكلية لفنلندا. وتعتبر المنطقة الواقعة في أقصى شمال منطقة تربية الرنة في فنلندا ''منطقة رعي الرنة للشعب الصامي''، حيث تتمركز أنشطة رعي الرنة للشعب الصامي. وتجري إدارة رعي الرنة عن طريق نظام تعاوني لتربية الرنة ينتمي إليه كل واحد من أصحاب قطعان الرنة. وتم تحديد الحد الأقصى لعدد حيوانات الرنة في فنلندا حاليا بـ ٠٠٠ ٢٠٠ حيوان مع تقييد الملكية الفردية بعدد يتراوح بين ٣ و ٥٠٠ حيوان حسب الموقع.

١٤ - ويمكن تعقب اتجاهين متناقضين في سياسات الموارد العالمية، ويتجلى ذلك في السويد أيضا. فمن جهة، هناك اعتراف متزايد على الصعيد العالمي بحقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بالأقاليم والموارد واعتراف بتلك الحقوق لجميع الشعوب الأصلية، بما فيها الشعب الصامي. ويشمل ذلك أيضا الاعتراف باستمرار بقاء النظم التقليدية لاستخدام الأراضي، مثل رعي الرنة. ومن جهة أخرى، ثمة زيادة هائلة في أنشطة الاستخراج ومشاريع الهياكل الأساسية في الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية، بسبب جملة أمور منها ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي والطلبات على الطاقة وتغير السياسات المتعلقة بالمناخ وزيادة عدد السكان. وحسب الوضع السائد حاليا، تجري تجزئة آخر ما تبقى من أراضي الشعب الصامي لرعي الرنة، قطعة فقطعة، ويعزى ذلك إلى أنشطة الحراجة وحدائق الطاقة الريحية ومشاريع التعدين والمشاريع الكهرمائية.

١٥ - وفي حين تحظى السويد عموما بتقدير كبير في الخارج لاحترامها لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية والدفاع عنها، فقد واجهت السويد انتقادات مستمرة من الأمم المتحدة لعدم الاعتراف بحقوق الشعب الصامي المتعلقة بالموارد في موطنه[٥]. ونظرا لهذه

(٥) انظر مثلا تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة الصاميين في منطقة سابمي بالنرويج والسويد وفنلندا (A/HCR/18/35/Add.2)، الفقرتين ٤٦ و ٤٧. انظر أيضا Nigel. Bankes, 'Legal Systems' in *Arctic Human Development Report (2004)*, pp. 112-13.

الثغرة في الحوكمة وعدم حماية الدولة السويدية لحقوق الشعب الصامي، يتزايد الاهتمام بالمسؤوليات التي يجب أن تضطلع بها الشركات في أنشطتها. وغالبا ما يتم ذلك من خلال الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. والفكرة التي ينطوي عليها ضمنا مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أنه ينبغي أن تتجاوز الشركات ما تقتضيه القوانين الوطنية. وهناك بضع شركات في السويد تتجاوز حدود القانون فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعب الصامي. وبالاختصار، ما زالت هناك حاجة إلى تنمية الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في السويد. وعلاوة على ذلك، رغم وجود أمثلة إيجابية (محدودة) لتجاوز الشركات مقتضيات القانون، فقد أفادت هذه الشركات بالذات بأن شركات أخرى مارست ضغوطا عليها كي لا تتجاوز القانون، مخافة أن يؤدي ذلك إلى ''رفع مستوى المعايير'' للصناعة برمتها. ولا شك أن هناك مجالا كبيرا للتطور في السويد نحو إيجاد ممارسات أفضل في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولو أن هذه المسؤولية لن تكون أبدا الحل الوحيد لمسألة حقوق الشعوب الأصلية. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات سلاح ذو حدين، أي أنها تشجع الشركات على تجاوز ما تقتضيه القوانين، ولكن ذلك لا يتعدى كونه طوعيا. ولا بد أن يكون تحسين الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات مقترنا بقوانين وأنظمة وطنية أقوى فيما يتعلق بحقوق الشعب الصامي.

١٦ - ويظل الواقع أنه ليس هناك قوانين أو أنظمة وطنية في السويد وسعى العديد من المجتمعات الصامية إلى جانب المنظمات غير الحكومية، مثل مجلس الصاميين والرابطة السويدية الوطنية للصاميين، إلى تحميل الشركات مسؤولية احترام حقوق الصاميين ولو لم تقم الدولة بذلك. أولا، إن الشركات السويدية العاملة في السويد تتصور عموما أن المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، هي في المقام الأول من شواغل العالم النامي، مثل أفريقيا أو أمريكا الجنوبية. ونادرا ما تقبل الشركات السويدية أن حقوق الشعوب الأصلية ينبغي أن تشكل شاغلا مهما في عملياتها السويدية. ومما يصرف نظر الشركات السويدية عن عدم التزام السويد حاليا بالمعايير والقواعد الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية ما يمكن تسميته شعور سويدي ''بتزكية النفس'' (självgodhet). ويمكن أيضا ملاحظة ثقة عمياء مماثلة لدى الشركات الأجنبية العاملة في السويد، لا سيما في صناعة التنقيب والتعدين. فعلى سبيل المثال، تضع الشركات الأسترالية والكندية ثقة كبيرة في الحكومة والسلطات السويدية لمعالجة قضايا الشعب الصامي. ثانيا، فقد أدى العديد من الشركات السويدية، خاصة في صناعات التعدين والحراجة والطاقة الكهرمائية، دورا فعالا في استعمار أراضي الشعب الصامي وسلبهم أقاليمهم التقليدية. وهذا ليس شيئا يسلَّم به أو يجري التحدث عنه عموما في إطار هذه

الصناعات. وبعبارة أخرى، لا يمنح أي اعتراف للاستعمار الصناعي الماضي والحالي لمنطقة سابمي السويدية من قبل صناعات الموارد. لذلك، تتصور الشركات عموما أنشطتها مبررة لأنها حصلت على ترخيص صادر عن الدولة. ولكنها لا تسلم بأن عمليات التخطيط التي حصلت بموجبها على هذا الترخيص من الدولة تنطوي على تهميش لمصالح الشعب الصامي ولا تضمن حماية حقوقه. ثالثا، ما زال التمييز الهيكلي والتحيز العنصري ضد الشعب الصامي مستمرين في القطاعين الخاص والعام على حد سواء في السويد[٦]. وذلك يعيق الفرص المتاحة للشعب الصامي للتأثير على عمليات التخطيط ومشاريع الموارد التي تؤثر في أراضيه التقليدية وحقوقه الخاصة بالموارد.

باء – منطقة يامال، شمال غرب سيبيريا

١٧ – يعيش شعب نينيتس أساسا في منطقة التندرا، وهي غابة التندرا وحزام التايغا الشمالية في أوروبا وسيبيريا الغربية من شبه جزيرة كانين غربا إلى شبه جزيرة غيدانسك في دلتا نهر يينيسي. ويشكلون أكبر مجموعة من الشعوب الأصلية في الشمال الروسي وأحد أكبر الشعوب التي تمارس رعي الرنة في العالم. ويقع الجزء الأكبر من مراعي الرنة لشعب نينيتس في شبه جزيرة يامال وهي أكبر منطقة لتربية الرنة في العالم. وتستخدم الرنة لإنتاج اللحوم، وصناعة الملابس وفي منتجات الحرف اليدوية التقليدية والنقل. وتحتل الرنة موقعا مركزيا في الحياة الاجتماعية والثقافية والروحية والاقتصادية لشعب نينيتس.

١٨ – وتشكل الأراضي، بما في ذلك نوعية المراعي وتوافرها، الشغل الشاغل لرعاة الرنة في منطقة يامال، الذين ما زالوا يمارسون سبل عيشهم البدوية التقليدية، ويرتحلوا مع الرنة لمسافة تبلغ ١ ٠٠٠ كيلومتر سنويا. ويمكن تقسيم مشكلة تغير نظام استغلال الأراضي إلى عدة أبعاد، أي (أ) تغير نظام استخدام الأراضي بسبب التنمية الصناعية للموارد الطبيعية؛ (ب) اختلاف المركز القانوني للأراضي التي يستغلها الرعاة خلال دورة ارتحالهم التي تستغرق سنة واحدة؛ (ج) أوجه التضارب في الحقوق في الأراضي المرتبطة بالوضع التنظيمي لرعاة الرنة.

١٩ – وقد أدت التنمية الصناعية للموارد الهيدروكربونية في منطقة يامال – نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي دورا رئيسا في رفاهية الاتحاد الروسي في مجال الطاقة. فالمنطقة توفر نسبة ٩٠ في المائة من إنتاج الغاز في الاتحاد الروسي وليس هناك بديل عن بدء استغلال احتياطات شبه جزيرة يامال لدعم المستوى الحالي من إنتاج الغاز. ويشمل وضع المشروع الخاص

(٦) http://www.do.se/Documents/Material/Gamla%20ombudsm%c3%a4nnens%20material/discrimination-of-the-Sami.pdf.

باحتياطات الهيدروكربون في منطقة يامال تطوير السكك الحديدية وخطوط الأنابيب، ومرافق الحفر، وإسكان الوافدين الجدد في المناطق الصناعية وغير ذلك من الهياكل الأساسية التي تربط تامبي وبوفانينكوفو وحقول النفط والغاز في جنوب يامال. وحتى وقت قريب، لم تكن توجد في شبه الجزيرة هياكل أساسية للنقل وغيره، ولكنها ستحصل الآن على مرافق لحفر الآبار واستخراج النفط والغاز ونقلهما. وبالنسبة لرعاة الرنة، فإن هذه الأنشطة تتسبب مباشرة في فقدان المراعي وانخفاض جودتها في المناطق المحيطة بالمشاريع الصناعية. ورغم أن الحيز المادي لإنتاج النفط والغاز والهياكل الأساسية للنقل قد يشكل نسبة أقل من ١ في المائة من الإقليم، فإن التنمية الصناعية تترك أثرا قويا على نظام أنماط الارتحال التقليدية. ويُضطر بعض الأسر إلى الانتقال إلى مراع جديدة وتشعر بأنها فقدت أوطانها.

٢٠ - ومن شأن اختلاف المركز القانوني للأراضي التي يستغلها رعاة الرنة خلال دورة ارتحالهم السنوية تعقيد الحصول على تصريح رسمي لاستخدام الأراضي. وتقليديا، تقع المراعي الشتوية للكثير من رعاة الرنة القادمين من شبه جزيرة يامال في منطقة الغابات عبر خليج أوب في بلدية ناديم. ووفقا للقانون الروسي، تخضع الغابات التي تمثل المراعي الشتوية للولاية القضائية الاتحادية ويمكن إصدار تراخيص لاستغلالها لفترة أقصاها ٥ سنوات. ورغم أن منطقة التندرا التي تشكل المراعي الربيعية والصيفية والخريفية تخضع للولاية القضائية الإقليمية، فإن سلطات منطقة يامال - نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي هي التي تتولى إدارة استخدام هذه الأراضي وتتمتع بحق إصدار التراخيص لاستغلال هذه الأقاليم لفترة أقصاها ٢٥ سنة. وإن عدم تناسب فترات الإيجار هذه وتطبيق نظم قانونية مختلفة يجعل من الصعب على رعاة الرنة استصدار التصاريح الكاملة والرسمية اللازمة لاستخدام الأراضي خلال دورة الارتحال التي تستغرق سنة واحدة.

٢١ - ويشكل التضارب في الحقوق في الأراضي المرتبطة بالوضع التنظيمي لرعاة الرنة أكبر تهديد محتمل على الاستخدام التقليدي للأراضي لأغراض رعي الرنة. وتربية الرنة منظمة حاليا في ثلاثة هياكل وهي: (أ) المنشآت الكبيرة لرعي الرنة (التنظيم الزراعي للدولة السوفياتية السابقة)، وهي الجهات الرسمية التي تستخدم المراعي؛ (ب) رعاة القطاع الخاص، المنظمون في شكل كيانات تسمى المجتمعات (أو obshchiny) تبلغ الدولة عن المراعي التي يستخدمونها؛ (ج) خواص الرعاة (ما يسمى فرادى الأسر المعيشية)، الذين لا ينتمون إلى أي كيان قانوني. ولا يتمتع خواص الرعاة حاليا بحق قانوني في استخدام أراضي الرعي لسبل معيشتهم التقليدية، إذ أن المراعي في بلدية يامال تستأجرها رسميا المنشآت الكبيرة لرعاة الرنة. ويوجد في منطقة يامال - نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي تفاهم سياسي فيما يتعلق بالحق العرفي في الأراضي إذ ليس ثمة حظر قانوني أو قيود قانونية تمنع رعاة الرنة من استخدام

المراعي. والأثر القانوني المباشر المترتب على ذلك بالنسبة لخواص الرعاة هو عدم المشاركة في الأنشطة الصناعية التي تجري في مراعيهم التقليدية وعدم حصولهم على المعلومات بشأنها. وفي منطقة يامال، يتعرض خواص الرعاة لفقدان المراعي نتيجة للتنمية الصناعية السريعة والتغير في الإرادة السياسية صوب مراقبة وتقييد تربية الرنة فيما يتعلق باستخدام المراعي وعدد حيوانات الرنة.

جيم – جمهورية ساخا (ياقوتيا)

٢٢ – جمهورية ساخا (ياقوتيا) هي أكبر منطقة في الاتحاد الروسي وتغطي أراضيها خمس مساحة الاتحاد الروسي. وبمساحة بهذا الحجم، فإن رعي الرنة يتنوع بتنوع المنطقة نفسها. وتشمل جمهورية ساخا منطقة القطب الشمالي ومنطقة جنوب القطب الشمالي وجبال التايغا ونظمها الإيكولوجية. وتقوم برعي الرنة في جمهورية ساخا خمسة من الشعوب الأصلية هي: الإيفيني، والإيفينكي، والدولغان، واليوكاغير، والتشوكتشي. وتشكل مراعي الرنة ٢٥ في المائة من مساحة هذه الجمهورية، مع أن التقديرات تشير إلى أن هناك المزيد من الأراضي في هذه الجمهورية التي يمكن أن تستخدم كمراع للرنة، مما يدل على ما تتمتع به من إمكانيات للنمو[٧]. وتتركز الأغلبية العظمى من مراعي الرنة والمراعي المحتملة في المنطقة الحرجية من هذه الجمهورية[٧]. ويكتسب ذلك أهمية نظراً إلى أن الأراضي الحرجية تخضع للإدارة الاتحادية وفقاً للتشريعات الروسية، فيما تخضع الأراضي التي تعتبر زراعية لإدارة السلطات المحلية.

٢٣ – ويوجد حالياً أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ حيوان رنة يتولى رعيها ٢٠٠ ٢ شخص يعملون ويهاجرون معها بدوام كامل. وتملك حيوان الرنة أساساً مختلف الهيئات الحكومية والهيئات العامة مع أن ١٠ في المائة منها هي ملكية خاصة[٨]. وثمة طائفة متنوعة من المعونات التي تقدمها المناطق إلى الرعاة في مجالات تشمل زيادة القطعان والنقل والتعليم.

٢٤ – وفي جمهورية ساخا (ياقوتيا)، تعتبر سلطات السجل العقاري أن ٤٣٧,٢ ٨٠ ألف هكتار من الأراضي أو ما يعادل نسبة ٢٥,٨ في المائة من المساحة الإجمالية للجمهورية هي مراع للرنة. إلا أن هذه السلطات نفسها أقرت مؤخراً بأن هناك المزيد من الأراضي في الجمهورية التي يمكن أن تستخدم كمراع للرنة[٧]، مع أن فئة ''أراضي لرعي الرنة'' غير

(٧) التقرير الوطني، ٢٠٠٩.

(٨) وزارة الزراعة في جمهورية ساخا (ياقوتيا)، ٢٠١٠.

موجودة بهذه الصفة في التصنيف الرسمي للأراضي، ولكن هناك فئة ''أراضي تابعة لصندوق الغابات'' وفئة ''أراضي زراعية''.

٢٥ - وفي ياقوتيا، توجد أهم مناطق لرعي الرنة في الغابات وتشمل ٧٥ في المائة من أراضي الرعي، و ١٥ في المائة من الأراضي الزراعية، و ٩ في المائة هي مناطق محمية[٩]. ووفقاً للتشريعات الروسية، تخضع الأراضي الحرجية للإدارة الاتحادية، فيما تخضع الأراضي الزراعية لإدارة السلطات المحلية.

٢٦ - وأصبحت مقاطعة أولينيك المجاورة تكتسب حالياً أهمية في مجال تنمية صناعة الماس. وقد وقع رئيس وزراء الاتحاد الروسي مؤخراً مرسوماً بشأن حقوق الترخيص لمستودع الماس الجديد، فيرخني - مونسكو، في وسط منطقة أولينيك[١٠]. وتعتبر مشكلة رعي الرنة البرية وطرق ارتحالها من الأمور التي تطرح تحديات جسيمة بالنسبة إلى منطقتي أنابار وأولينيك. وخلال فترة التسعينيات، تاهت الكثير من حيوانات الرنة الأليفة واستدرجتها الرنة البرية التي تخص شعوب بولون ولينو - أوليني وتايمير. ويمثل ذلك أيضاً خسارة في مراعي الرنة بسبب تغير المناخ وكذلك بسبب التغييرات التي طرأت على قطعان الغزلان البرية التي كانت خاضعة للرقابة أثناء العهد السوفياتي. وتبدلت أيضاً طرق هجرة الرنة وأصبح من غير الممكن التكهن بها. وخلال حلقة عمل نظمتها شبكة دراسة أوجه تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ في أنابار وأولينيك، لفت المشاركون الانتباه إلى الحاجة الملحة لوضع نظم لرصد حركات هجرة الرنة البرية وحفظ المعارف التقليدية.

٢٧ - وعقدت أيضا شبكة دراسة أوجه تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ حلقة عمل في مستوطنة توبولينو بمنطقة تومبو، وهي المقاطعة الاقتصادية الشرقية لياقوتيا حيث توجد خطط للتنمية الصناعية. وتتعلق هذه الحلقة بتنفيذ ما يعرف بمشروع استثمار منطقة التعدين في تومبو المذكور في خطة عام ٢٠٢٠. ويشمل هذا المشروع استخراج الموارد الطبيعية من الذهب والوولفراميت والنحاس وفحم المراجل البخارية. وقد أغفل المشروع تماماً ما يترتب على ذلك من آثار على الشعوب الأصلية في المنطقة وعلى استغلال أراضيها التقليدية. ولم يجر أي تقييم للأضرار البيئية المحتملة وانحسار مراعي الرنة، ولم ينظر في دفع أي تعويض عن الخسائر المحتملة.

(٩) التقرير الوطني الحكومي، ٢٠٠٩.

(١٠) وكالة الأنباء الدولية الروسية - (RIA-Novosti).

٢٨ - ومن بين المناطق الصناعية الثلاث المعتزم إنشاؤها، يجري حالياً بالفعل أكثر مشاريع التنمية الصناعية كثافة في المقاطعة الاقتصادية الجنوبية لياقوتيا. وتضم هذه المنطقة أكثر من ٤ ٠٠٠ راع للرنة من شعبي الإيفينيكي والإيفيني والشعوب الأصلية الأخرى المشاركة في نوع خاص جداً من تربية الرنة في التايغا وكذلك أكثر من ٦٠ من القبائل الرحل وبضع مؤسسات حكومية وجماعية وبلدية لرعي الرنة. وفي هذه المنطقة، تستخدم وحدات رعي الرنة ومجتمعاتها من شعوب ألدان وأوليكما ونيريونغري مراعي الرنة وأماكن الصيد البري وصيد الأسماك.

التنمية المتكاملة في جنوب ياقوتيا

٢٩ - ستتسبب خطط التنمية الإقليمية في انخفاض عدد مراعي الرنة وكذلك في تشرذمها وتدهورها. وأعرب المشاركون في حلقات العمل التي عقدت في جنوب ياقوتيا عن القلق بسبب التنمية الصناعية لأراضيهم، لا سيما انخفاض عدد مراعي الرنة والتدهور البيئي وغياب الحوار بين الرعاة والشركات الصناعية. وأبلغ الرعاة بأن مصالحهم لم تؤخذ في الحسبان لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية المنطقة. فعلى سبيل المثال، طالب رعاة الرنة من جماعة الإيدزيك شركة روس هيدرو مراراً بمراعاة مصالح الرعاة لدى تصميم مصنع كانكون لتوليد الطاقة الكهرمائية وتشييده. وتوجد المراعي الشتوية لهذه الجماعة في المنطقة التي يقترح تشييد السد الكهرمائي فيها ومن المتوقع أن تغمرها مياه السد. إلا أنه لم يرد أي رد رسمي من الشركة أو من ممثلي الحكومة في هذا الصدد[(١١)].

٣٠ - ونظراً إلى أن أنشطة التنمية الصناعية تتوغل في مراعي الرنة، يواجه رعاة الرنة تحديات منها إقلاق راحة حيواناتهم وخسارة المراعي وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وسرقة الرنة، مما يحد من خططهم للتكيف والتأقلم. وتؤثر في رعي الرنة أيضاً عوامل هامة أخرى كتغير المناخ والعولمة. وفي الوقت نفسه، يتيح التنمية الاقتصادية للمنطقة بعض الآفاق والفرص لرعاة الرنة، مثل تطور أسواق بيع لحم الرنة، والاستفادة من الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والخدمات الاجتماعية. ويتمثل التحدي في إيجاد توازن بين آثار التنمية على رعاة الرنة وما تتيحه لهم من آفاق.

(١١) النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل التي عقدتها شبكة دراسة أوجه تأثر رعاة الرنة بتغير المناخ في خاتيستير عام ٢٠٠٩.

دال – منطقة بايكال

٣١ – تغطي منطقة بايكال إقليم حوض بايكال للصرف وتشمل ثلاثة كيانات تابعة للاتحاد الروسي (جمهورية بورياتيا، وزابايكالسكي كراي، ومقاطعة إيركوتسك). واستخدام مصطلح ''منطقة بايكال'' حديث نسبياً. وفي السابق، كانت المصطلحات الشائعة في الاقتصاد الإقليمي هي ''بريبايكالي'' (وهي منطقة في مقاطعة إيركوتسك محاذية لبايكال) و ''زابايكالي'' (وهي جزء من جمهورية بورياتيا وزابايكالسكي كراي). ويبلغ حجم المساحة الإجمالية لمنطقة بايكال ٠٠٠ ٣١٥ كيلومتر مربع. وكانت هذه المنطقة منذ القدم موطناً للشعوب الأصلية (شعوب الإيفينكي، والتوفالار، والسويوت) التي تمارس نوع التايغا في رعي الرنة الشمالية.

٣٢ – ونظراً للسياسة الحكومية الوطنية، فقد شعب السويوت (مقاطعة أوكينسكي في جمهورية بورياتيا) كلياً ممارسة رعي الرنة. وفي عام ١٩٦٣، أعلن أن رعي الرنة في مقاطعة أوكينسكي غير منتج وتم إلغاؤه، مما أدى إلى خسارة المجمع الجيني الثمين لهذا الحيوان الأليف نهائياً. وفي أواخر الثمانينيات، قررت هذه الجماعة، بدعم من إدارة المقاطعة إحياء رعي الرنة. فأحضرت حيوانات الرنة إلى منطقة نيزنيودنسك بمقاطعة إركوتسك، إلا أن شعب السويوت كان قد خسر أثناء تلك السنوات الفاصلة جميع معارفه المتعلقة برعي الرنة. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لا تعمل سوى شركة ''إيربيك'' المساهمة المحدودة في رعي الرنة وتتعهد ٢٢ رأساً منها.

٣٣ – ولم تهتم الحكومة برعي الرنة بوصفه قطاعاً من قطاعات الأنشطة الاقتصادية التقليدية، ولم تحل المسائل التنظيمية من قبيل المشاكل الاقتصادية ومشاكل الرعاية البيطرية للقطعان بما فيه الكفاية. وعلى هذا النحو، جرى الاحتفاظ بالرنة في الكولخوزات (المزارع الجماعية) والسولخوزات (مزارع الدولة) خلال سنوات الحكم السوفياتي، وتضاءل الاهتمام برعيها بسبب تقلص نقل الشحنات وعدم الاستعانة بالبعثات الجيولوجية للاحتياجات الصناعية. وخلفت فترة الأزمة السوفياتية آثارها على رعي الرنة الذي شهد حالة صعبة للغاية. وانخفض عدد حيوانات الرنة الشمالية نتيجة لتراجع الدعم الحكومي للكولخوزات والسولخوزات الشمالية، وتدني مستوى عيش الكفاف، وعدم قدرة الشعوب الأصلية في الشمال على التكيف مع ظروف السوق السريعة التغير التي يشهدها الاقتصاد وتدني مستوى إنتاج السلع الأساسية في مجال رعي الرنة وإمكانية تسويقها.

٣٤ – وفي أوائل عام ٢٠٠٤، شهد عدد حيوانات الرنة الأليفة زيادة طفيفة في منطقة بايكال. وقد حصل ذلك إلى حد كبير بتشجيع من الدولة باعتباره نهجاً لحل مشاكل رعي

الرنة اعتمدته سلطات الدولة، وكذلك بفضل التدابير التي اتخذت في ميدان الزراعة وتنظيم أسواق المنتجات الزراعية. ولتوفير الدعم الحكومي لرعي الرنة الشمالية من أموال الميزانية، اتخذ بعض التدابير من قبيل تسوية حسابات اقتصادات تربية الرنة وتنظيم المعونات.

٣٥ - وبالرغم من اتخاذ تدابير لحل المسائل المتعلقة برعي الرنة، لا يزال بعض مشاكل رعي رنة التايغا قائماً. ولم تطرأ أي تحسينات على مر السنين في مواصفات استيلاد الرنة وإنتاجيتها. وثانياً، لا تملك مجتمعات الشعوب الأصلية أراض ثابتة ومراع للرنة. فجميع مراعي الرنة موجودة في المناطق الحرجية التي يملكها الاتحاد، وتكلفة استئجار مساحات الأراضي لاستخدامها للرعي مرتفعة جداً. وثالثاً، لا يرد رعي الرنة كقطاع من قطاعات الاقتصاد الزراعي في السجل الزراعي لمقاطعة إيركوتسك. ورابعاً، لا توجد قوانين إقليمية وبرامج اقتصادية تدعم رعي الرنة وتساعد على تنميته. وخامساً، يتضرر رعي الرنة كثيراً بسبب الحيوانات المفترسة (الذئاب). وسادساً، هناك مسألة أنشطة تنمية صناعية الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية التي تضطلع بها صناعات التعدين والغاز والنفط، وكذلك بناء خطوط السكك الحديدية والطرق بين بايكال وأمور، مما يؤدي إلى إزالة الغابات. ويتضح في منطقة بايكال الخطر على مستقبل رعي الرنة في التايغا. وعلاوة على ذلك، فإن أراضي الموئل التقليدي للشعوب الأصلية وأماكن أنماط عيشها التقليدية قد تشهد إنشاء حقول تعدين وشركات صناعية جديدة. وستتأثر حقول رعي الرنة ومناطق تخييم رعاتها سلباً بسبب هذه الحركة الصناعية. وتهدف استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأقصى ومنطقة بايكال حتى عام ٢٠٢٥ التي اعتمدتها حكومة الاتحاد الروسي إلى تسريع عجلة النمو (على أساس ابتكاري) للإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها ذلك الجزء من البلد من أجل تحقيق مصالح الاتحاد الروسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتضطلع هذه الاستراتيجية بالاستغلال الإجمالي للموارد الطبيعية في هذه المنطقة.

هاء - ساخالين

٣٦ - خضع رعي الرنة في ساخالين مرتين لتغيرات قسرية وحادة من جانب الحكومة، إلا أن أهم تغيير يحصل حالياً. وتشير الدراسات إلى أن رعي الرنة وصل إلى ساخالين في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر مع رعاة الرنة، من شعب الإيفينكي، الذين هاجروا من الجزء القاري. وبلغ عدد حيوانات الرنة أقصاه في الستينيات والسبعينيات، وهي فترة الذروة في تنمية الاقتصاد الجماعي لشعبي الأولتا والإيفينكي. وحتى عام ١٩٨٥، كان قطيع الرنة الأليفة يتألف من ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ١٨ رأس، إلا أن ذلك العدد تضاءل إلى حد كبير، بثماني إلى عشر مرات، بحلول التسعينيات. وبدأت عملية التناقص الكبير في

عدد الرنة الشمالية الأليفة في التسعينيات. وفي عام ١٩٩١، أحصي ما مجموعه ٠٠٠ ٤ رأس من الرنة في جميع فئات الاقتصادات (الجماعية والخاصة) في المنطقة، و ٧٨٨ ١ رأساً في عام ١٩٩٩. وفي السنوات العشر الأخيرة، كانت شركة واحدة فقط تعمل في رعي الرنة الأليفة في مقاطعة ساخالين، وهي التعاونية الوطنية المعروفة باسم ''فاليتا''. ووفقاً لبيانات رئيس المؤسسة الإنمائية، يوجد ١٦٤ حيوان رنة تحت إشرافه حالياً. وقد تأثر تراجع رعي الرنة جزئياً لدى شعب الأولتا بسبب الإنتاج الصناعي للنفط والغاز الذي انتشر في أواخر الخمسينيات في مقاطعة نوغليسكي. وفي السبعينيات والثمانينيات، استخدم بعض الأراضي لإنشاء حقول النفط وأنابيبه، وكذلك لبناء خطوط السكك الحديدية بدون طلب موافقة المجتمعات المحلية أو دفع تعويضات لها. وصودرت جميع مساحات الرعي في قرية نوغليكي حتى مستوطنة فال من رعاة الرنة، وأنشئت في هذا الإقليم حقول نفط تخص فرع شركة Sakhalinmorneftegaz. ولا تزال حالة رعي الرنة حالياً تشكل معضلة كبيرة. ويتأثر رعي الرنة بما تضطلع به الشركات الأجنبية والمحلية من أنشطة إنمائية في مجال استخراج النفط والغاز على رصيف بحر أوخوتسك، وكذلك بأنشطة تعدين الفحم وتشييد المحطات الأرضية والأنابيب. وأدى كل من سرقة حيوانات الرنة المحلية وإعادتها إلى البرية وزيادة عدد الحيوانات المفترسة (الذئاب)، وإزالة الأحراج على نطاق واسع، وتناقص الطحلب الذي ترعاه الرنة، وزيادة كلفة استئجار الأراضي لرعي الرنة الشمالية إلى ٥,٣٥ روبلاً للهكتار الواحد على وحدات المساحات الحرجية، فضلاً عن أسباب عديدة أخرى، إلى الحالة الكارثية التي يشهدها رعي الرنة في ساخالين.

واو – منغوليا

٣٧ – ترعى قطعان الرنة المُدجّنة في منغوليا على طول الحدود بين جمهوريتي توفا وبورياتيا الروسيّتين المتمتعتين بالحكم الذاتي، على المنحدرات الجنوبية لجبال سايان. والنظام الذي تتبعه جماعة الدوخا لتربية الرنة فريد من حيث إنه يعمل على الحد الفاصل بين التايغا والمناطق الأحيائية السيبية، الواقعة على حافة موئل طبيعي للرنة. وينتمي الرعاة إلى جماعة الدوخا، وهي أصغر أقلية عرقية في منغوليا. ويُعتَقد أن تقاليدهم الرعوية تعود إلى زمن بعيد. ويَعتَقِد بعض العلماء أن تدجين الرنة ورعيها بدأ في جبال سايان منذ آلاف السنين. وتتألف جماعة الدوخا حاليا من حوالي ٢٠٠ من رعاة الرنة البدو ونحو ٣٠٠ شخص تبنوا أسلوب حياة أكثر استقرارا في مركز الأقضية وتتميز تربية الرنة لدى الدوخا بصغر حجم القطعان وبإدارتها البدوية إلى حد كبير، رغم أن القطعان الحالية دون مستوى يمكنه الاستدامة. وهناك حوالي ٤٠ أسرة تربّي ما مجموعه نحو ٥٠٠ ١ رأس من الرنة. واليوم، تمتلك أسر الرعاة في

العادة بين ٢٠ و ١٥٠ رأسا من الرنة، رغم أن بعضها لا يمتلك أكثر من خمسة رؤوس، في حين أن العدد المستدام يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ رأسا لكل أسرة.

٣٨ - وتقليديا، كان رعاة الرنة في التايغا المنغولية يربّون قطعانا صغيرة الحجم، وكانت الرنة تستخدم في المقام الأول للتنقّل وإنتاج الحليب وكانت تُذبح في بعض الأحيان بقصد الاستهلاك. وحاليا، يشكل الصيد جزءا هاما من أسباب معيشة رعاة الدوخا. إذ تشكل لحوم الطرائد البرية المصدر الرئيسي للبروتين لدى الدوخا، ويقايضون فراءها وجلودها ببضائع أخرى. وقدمت دراسة ميدانية أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١١ معلومات عن التحديات الماثلة حالية أمام تأمين تربية الرنة المنغولية في المستقبل. فقد كان العديد من التحديات مرتبطا بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية غير المستقرة لرعاة الرنة في اقتصاد قائم على السوق. ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، توقفت الإعانات المالية الحكومية للرواتب وغيرها من الخدمات بعد ٧٠ عاما من حكم نظام شيوعي، وازدادت الحاجة إلى الدخل النقدي لشراء الخدمات الأساسية في هذا المجتمع الذي كان مكتفيا في السابق. وقد أثّر اقتصاد السوق، مقترنا بالتعويض المتزايد عن الأراضي، على استخدام رعاة الرنة للأراضي. وعلاوة على ذلك، لا يوجد بين أفراد جماعة الدوخا أي عضو في المناصب المنتَخَبة في أي مستوى من مستويات الحكومة. ويحصلون بشكل محدود على المشورة القانونية والمعلومات فيما يتعلق بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان، وليس لديهم ملكية أو حيازة رسمية للتايغا، وكل هذه العوامل تُعرِّضُهم للاستبعاد والاستغلال.

٣٩ - وفي عام ٢٠١١، ذكر مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن جماعة الدوخا تواجه تمييزا اجتماعيا ومؤسسيا وتتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في المجتمع المنغولي. ويصنّف الكتاب الأحمر للغات المهددة بالانقراض الصادر عن اليونسكو اللغة التوفانية التي يتكلمها رعاة الرنة المنغوليون ضمن اللغات المهددة بالانقراض إلى حد خطير. وذكر رعاة الرنة الذين أُجريت لقاءات معهم أن تعليم الأطفال اللغة التوفانية هو الأمر الوحيد الذي من شأنه تأمين المعرفة المحلية بثقافة رعي الرنة وتأمين العمل لجيل قادم من الرعاة. وإضافة إلى أن التايغا المنغولية هي موطن رعاة الرنة من الدوخا، فهي أيضا منطقة تكتسي أهمية عالمية. ونظرا لأن التايغا أيضا غنية بالموارد الطبيعية ومقصد سياحي رفيع المرتبة، يتضرر الرعاة والتنوع البيولوجي على نحو متزايد جراء أعمال تعدين الذهب، وقطع الأشجار الحرجية، والسياحة في منطقة التايغا. ويتطلب هذا الوضع اهتماما عاجلا على الصعيدين الوطني والدولي والعمل من أجل تعزيز أسباب المعيشة التقليدية لرعاة الرنة، وإصلاح النظم الإيكولوجية وحماية عدد من الأنواع المهددة بالانقراض. وقد أظهر رعاة الرنة من الدوخا مرونة على مدى سنوات كثيرة عن طريق التكيف مع نظم الإدارة المتغيرة،

من قبيل إرساء حدود وطنية تقطع ممرات الهجرة، والتنظيم الجماعي لقطعان الرنة، والانتقال إلى اقتصاد قائم على السوق. وقد تأرجح عدد قطعانهم من الرنة لكن الرعاة لا يزالون قادرين حتى الآن على زيادة عدد رؤوس الرنة بعد كل أزمة. غير أن هناك حدودا لقدرة الرعاة على التكيف. وهناك حاجة ملحة لتأمين تربية الرنة باعتبارها سببا حيويا ومستداما من أسباب المعيشة، وكذلك لتأمين قدرة رعاة الرنة من الدوخا على الحفاظ على هويتهم الثقافية والاعتماد على الطبيعة في أسباب معيشتهم ورفاههم، وتقرير مصيرهم بأنفسهم.

سادسا – الخلاصة

٤٠ – يؤدي التطور الصناعي السريع، مقترنا بالتغير الاجتماعي والاقتصادي وتغير المناخ وتقلبه، إلى نشوء تحديات كبيرة لمجتمعات الشعوب الأصلية من رعاة الرنة في منطقة القطب الشمالي. ويتعزز تكيف الشعوب الأصلية عن طريق ممارستهم النشطة للمعارف التقليدية المتراكمة عبر أجيال من رعاة الرنة. وينبغي النظر في مصلحة الشعوب الأصلية ومعارفها في المراحل الأولى من التنمية الصناعية. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تطبيق القوانين الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية وكفالة حقوقها في الأراضي والأقاليم والموارد. وهذا يشمل الاعتراف بحق الرعاة في استخدام المراعي وإدارتها من خلال تحديد الممارسات الثقافية لاستخدام الأراضي من جانب الشعوب الأصلية. ويلزم زيادة الشفافية في صنع القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي واستكشاف الموارد واستغلالها في منطقة القطب الشمالي والحصول على المشورة القانونية المجانية فيما يتعلق بالقضايا الإنمائية. ويزداد تهميش الرعاة عندما لا يستفيدون من التنمية الصناعية، أو عندما لا يُعتَرَف بالقيم الثقافية ولا يُلقى بالٌ لقواعد السلوك المحلية. ويلزم أيضا وضع آليات جديدة عوضا عن عمليات تقييم الأثر فيما يتعلق باستخراج موارد الطاقة في منطقة القطب الشمالي لكفالة احترام المجتمعات الصغيرة في القطب الشمالي وشمولها بأية عملية إنمائية. ولا بد من مراعاة حقوق رعاة الرنة في ضوء أية فرص لإدارة القطب الشمالي وفي ضوء التعاون الدولي الذي ييسّر قيام الشركات المعنية بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويجب إدراج الأعمال التجارية الصغيرة المستدامة لرعاة الرنة في المناقشات خلال عملية التنمية في منطقة القطب الشمالي.

سابعا – التوصيات

٤١ – يوصى بأن تدعم دول منطقة القطب الشمالي رعي الرنة لدى القطاع الخاص باعتباره أساسا هاما لتطوير تربية الرنة المستدامة والإبقاء عليها.

٤٢ - ويوصى بأن ينشئ مجلس المنطقة القطبية الشمالية ''مرصدا لرعاة الرنة''، ليكون أداة لرصد التغيرات في مراعي الرنة، يشمل تقديم تقرير سنوي عن التغيرات في رعي الرنة.

٤٣ - ويوصى بأن تعترف دول منطقة القطب الشمالي بالأسلوب البدوي في رعي الرنة باعتباره سببا وحيدا ولا يضاهى من أسباب المعيشة لدى الشعوب الأصلية، وبأن تولى أسباب المعيشة والاقتصاد بالأسلوب البدوي لدى الشعوب الأصلية اهتماما خاصا وأن توفر لهما حماية خاصة في المستقبل نتيجة للتغيرات السريعة في منطقة القطب الشمالي.

٤٤ - ويتعين أن تدعم دول منطقة القطب الشمالي والقطاع الصناعي الخاص إقامة آليات مؤسسية جديدة تستند إلى معارف رعاة الرنة وإلى حقوقهم ووجهات النظر العالمية التي تكفل قدرة رعاة الرنة على التفاوض مع القائمين على التنمية الصناعية على قدم المساواة. وكذلك يوصى بتوفير معلومات المشورة القانونية حول آثار التنمية الصناعية، وبوضع أدوات قانونية جديدة لدعم هذه الآليات المؤسسية لتجنب المنازعات في المستقبل.

٤٥ - ويجب على دول منطقة القطب الشمالي والقائمين على التنمية الصناعية الاعتراف بسلامة استخدام مراعي الرنة وبالنظرة الشمولية لهذا الاستخدام القائمة على المعارف التقليدية لرعاة الرنة.

٤٦ - ويشكل صيد السمك جزءا مهما من الاقتصاد لدى رعاة الرنة من الشعوب الأصلية الذين يعيشون حياة بدوية تقليدية، وبالتالي، ينبغي أن تقتصر التنمية الصناعية على الطرق المائية.

٤٧ - وينبغي للاتحاد الروسي إدماج تعديلات خاصة في التشريعات الاتحادية المتمثلة في قوانين الغابات والأراضي بغية توفير الأراضي لصالح الاقتصادات التقليدية، بما في ذلك تربية الرنة.

٤٨ - ويوصى بأن تجعل حكومة الاتحاد الروسي ومجلس الدوما ومجلس الاتحاد تسجيل المراعي التقليدية أسهل وممكنا عمليا، استنادا إلى مبدأ أن رعاة الرنة بإمكانهم استخدام المراعي مجانا.

٤٩ - ويوصى بِحَثٍّ مرفق البيئة العالمية على التأييد التام لمشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون ''تعزيز مرونة النظم البيئية الرعوية وسبل معيشة الرعاة البدو'' (مشروع الرعاة البدو)، الذي ينسقه المركز الدولي لتربية الرنة وقاعدة بيانات الموارد العالمية في أرندال.

٥٠ - ويوصى بأن ينفذ مجلس المنطقة القطبية الشمالية تنفيذا كاملا مشروع إيلين (Eallin) ''رعاة الرنة الشباب''، بقيادة رابطة رعاة الرنة في العالم والاتحاد الروسي.

٥١ - ويوصى بأن يحترم القائمون على التنمية الصناعية في منطقة القطب الشمالي نتائج الجلسات العامة ذات الصلة بالتنمية الصناعية في أراضي الرعي التي يستخدمها رعاة الرنة وبأن تكون النتائج ملزمة للسلطات التي تنظر في التنمية التجارية للأقاليم التي تُستَخدَم فيها الطبيعة استخداما تقليديا.

٥٢ - ويوصى بِحَثِّ دول منطقة القطب الشمالي والقائمين على التنمية الصناعية على تحسين المعايير المستخدمة في عمليات تقييم الأثر والاتفاقات مع رعاة الرنة لكي تراعي هيكل المجتمعات البدوية ومعارفها والأساس الثقافي لاستخدام المراعي وإدماج الرعاة في العملية في أقرب وقت ممكن بغية تجنب المنازعات.

٥٣ - ويوصى بأن تقبل فنلندا بالوضع القانوني لتربية الرنة التي يمارسها الشعب الصامي في فنلندا وأن توفر حماية خاصة لها.

٥٤ - ويوصى بِحَثِّ مجلس المنطقة القطبية الشمالية على التحقيق فيما إذا كانت خسارة المراعي تضر بثقافات الشعوب الأصلية لرعاة الرنة.

٥٥ - ويوصى بأن تتخذ دول منطقة القطب الشمالي الخطوات اللازمة لتحديد الأراضي التي تشغلها شعوب رعاة الرنة تقليديا، وبأن تضمن الحماية الفعالة لحقوق هذه الشعوب في الملكية والحيازة، وبأن ترصد باستمرار التغيرات في استخدام الأراضي في هذه المناطق.

٥٦ - ويوصى بأن يقوم مجلس المنطقة القطبية الشمالية بما يلي:

(أ) بدء مشروع لتحديد مراعي الرنة، ورصد التغيرات في استخدام الأراضي وتقديم تقرير سنوي عن التغير في استخدام الأراضي، فضلا عن تأمين حالة مراعي الرنة، مع مراعاة الحقوق العرفية للشعوب الأصلية؛

(ب) تطبيق الأدوات التي ترصد هجرة الرنة البرية وتنظيم أعدادها؛

(ج) إقامة نظام تعليمي في الأنشطة الاقتصادية التقليدية للشعوبة الأصلية، ووضع مشاريع حفظ توثّق المعارف واللغة والثقافة التقليدية.

٥٧ - ويوصى بتأمين فرص التعليم لرعاة الرنة الشباب، من حيث توفير برامج التعليم المحلية وخيارات التمويل على حد سواء. ونظرا لأن نظام التعليم لدى رعاة الرنة لا يمكن أن يوجد خارج طريقة حياة بدوية، فمن المهم جدا تطوير المؤسسات التعليمية ونماذج تعليمية قائمة على التكيف تتلاءم مع الاحتياجات المحددة لرعاة الرنة وأسرهم على وجه الخصوص، من قبيل المدارس البدوية ونظم التعليم من بعد.

٥٨ - ويوصى بِحَثِّ الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة على دعم حوار لافو في منطقة القطب الشمالي بين القائمين على التنمية الصناعية في منطقة القطب الشمالي ورعاة الرنة في المنطقة المحيطة بالقطب الشمالي.